التعبير جري على اصطلاح الكوفيين من تسمية الضمير كناية ومكنيا
وقد جري على اصطلاح البصريين اولا في التقسيم ولا مجر في شئ من ذلك
قوله والقسم الثاني اي الفعل اي مطلق الفعل حتى يصح تقسيم الاقسام
الثلاثة قوله على الاصح مقابله ما يأتي في الشرح ما ذهب اليه الكوفيون من انه
قسمان قوله على الاستقبال اي الزمن المستقبل والمراد ان يدل عليه بحسب الوضع
فخرج الفعل الماضي الواقع شرطا نحو ان قام زيد قمت فان المعنى ينحصل
قيام زيد في الزمن المستقبل حصل مني قيام فيه فقد دل الماضي هنا على
المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة اداة الشرط
فهي عارضة بدليل انه اذا عري الفعل عنها تمحض للدلالة على الزمان
الماضي قوله الثاني اي الذي لا يختص بالاستقبال بل يدل عليه وعلى
الحال اي الزمن الحاضر وهو زمن التكلم فيكون المضارع دالا على الحال والا
وهو صيغة فيما يأتي التحقيق فيكون مشتركا لفظيا وهو الراجح ومقابله
انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وبالعكس واما كونه مجازا فيهما
فاحتمال بعيد لم يذهب احد اليه ثم ان دلالة المضارع عليهما بحسب
الوضع فلا يرد انه قد يتمحض للدلالة على الماضي اذا دخلت عليه لم نحو لم
يضرب لان هذه الدلالة عارضة من دخول لم وكلامنا انما هو في الدلالة
بحسب الوضع قوله والاول الامر اي الدال على خصوص المستقبل هو فعل
الامر وينبغي ان يعلم ان دلالة فعل الامر على الاستقبال انما هو بحسب
المأمور به وهو الحدث المطلوب ايقاعه واما باعتبار كون الامر من
قبيل الطلب الذي هو من اقسام الانشاء فيكون دالا على الحال بالنظر
للطلب فان الانشاء منه حاضر والحاصل ان فعل الامر باعتبار
دلالته على الطلب يدل على الحاضر لان الانشاء ما قارن مدلوله لتلفظ
به وباعتبار دلالته على الحال بالنظر للطلب الحدث المطلوب يدل
على الاستقبال لان زمن الحدث المطلوب متأخر عن زمن الطلب
وقد علم مما ذكرته الشئ في وجه الحصر تعريف كل واحد من الافعال

الثلاثة

ص ٢

الثلاثة للاحاطة بالمشترك وهو الجنس وما به يمتاز كل واحد عنه
الاخر وهو الفصل ولعله انما سكت عن بيان ذلك هنا كما بينته في تقسيم
المعرف الى اقسامه الثلاثة لان الغرض هنا بيان هذه الاقسام على وجه
الاجمال لانسياق التقسيم اليها فذكرها استطرادي وسيأتي تعرض لها
تفصيلا فترك التنبيه هنا على تعريفها اتكالا على ما سيأتي له قوله ولا
يعمل شيء من قبيل عطف اللازم على الملزوم يعني انه يلزم من اشتراكه
بين الاسماء والافعال عدم العمل ثم المعنى ان هذا حقه وشأنه فلا
يرد النقض بما ولا النافيتين فانهما يعملان عمل ليس فيرفعان الاسم وينصبان
الخبر تقول ما زيد قائما ولا رجل حاضر امع انهما مشتركان بين الاسماء
والافعال قوله نحو هل ويقال فيها ال بادخال الهاء عليها وهي حرف
استفهام لطلب التصديق بخلاف الهمزة فانها لطلب التصور قوله وانما
تكون هل مشتركة الخ اعترضه الشنواني بانه لا حاجة لهذا الان هل
بالنظر الى ذاتها مشتركة والاختصاص بالفعل فيما ذكر عارض قوله فتختص
به اي بالفعل وفي التعبير بلفظ التخصيص نظر اذ هو لها على الفعل المقدر
ليس بأولى من دخولها على الفعل الصريح وهي لو دخلت على الفعل الصريح
لا تختص به فكيف بالفعل المقدر والجواب ان الشأن ما قدم انها
مشتركة بين الاسماء والافعال او هم هذا جواز اعراب زيد من
هل زيد قام مبتدأ فنبه بقوله فان كان في حيزها فعل الخ على ان
هل في هذا المثال وما اشبهه مختصة بالدخول على الفعل فتعين
الخ اعراب زيد فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور وحكمة اختصاصها
بالفعل ان اصلها ان تكون بمعنى قد وقد مختصة بالفعل فان قلت
اذا كانت في الاصل بمعنى قد فمقتضاه ان لا تدخل على الجملة الاسمية
التي طرأ لها اسماء نحو هل زيد اخوك واجيب بانها لما
تطفلت على همزة الاستفهام في افادتها الاستفهام صح دخولها
على ما ذكر كالهمزة وذلك لان اصلها اهل وكثر استعمالها كذلك